

أحمد الفقي المهدي

تاريخ الميلاد: حوالي 1975

مكان الميلاد: أغون، حوالي 100 كم إلى الغرب من تومبوكتو، في مالي

تاريخ صدور أمر القبض: 18 أيلول/سبتمبر 2015

تاريخ نقله إلى لاهاي: 26 أيلول/سبتمبر 2015

جلسة المشول للمرة الأولى: 30 أيلول/سبتمبر 2015

موعد جلسة اعتماد التهم: مقرر في 18 كانون الثاني/يناير 2016



التهم

خلصت الغرفة التمهيدية إلى أن الأدلة التي قدمتها المدعية العامة تسوغ وجود أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن السيد الفقي مسؤول جنائياً بمفرده وبالاشتراك مع آخرين، عن ارتكاب أو تسهيل ارتكاب أو المساهمة في ارتكاب الجرائم التي تدعي بها المدعية العامة بحقه والمتعلقة بتعمد توجيه هجمات ضد المباني التالية: ضريح سيدي محمود بن عمر محمد اقويط، ضريح الشيخ محمد محمود العرواني، ضريح الشيخ سيدي مختار بن سيدي محمد بن الشيخ الكبير، ضريح ألفا موبا، ضريح الشيخ سيدي احمد بن عمار الرقادي، ضريح الشيخ محمد المكي، ضريح الشيخ عبد القاسم عطواني، ضريح احمد الفواني، ضريح بحابر بابديع، ومسجد سيدي يحيى. ويدعى بأن السيد الفقي كان شخصية بارزة ونشطة إبان احتلال تمبكتو، وكان عضواً في جماعة أنصار الدين وعمل بتعاون وثيق مع قادة المجموعتين المسلحتين وفي إطار البني والمؤسسات التي قاموا بإنشائها. ويدعى بأنه ترأس، على وجه الخصوص، وحتى أيلول/سبتمبر 2012، هيئة الحسبة أو "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي باشرت عملها منذ أيار/مايو 2012، كما ساهم في أعمال المحكمة الإسلامية بتمبكتو وشارك في تنفيذ قراراتها، وكان متورطاً في تدمير المباني المذكورة في الاتهام الموجه له.

التطورات القضائية الأساسية

الإحالة ومباشرة التحقيق

احالت الحكومة المالية الوضع في مالي على المحكمة الجنائية الدولية في 13 تموز/يوليو 2012. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2013، شرع المدعي العام بالتحقيق في الجرائم التي يعتقد أنها وقعت في مالي منذ كانون الثاني/يناير 2012.

أمر القبض

في 18 أيلول/سبتمبر، أصدرت الدائرة التمهيدية أمراً بالقبض على السيد أحمد الفقي المهدي جرائم الحرب المتمثلة في تعمد توجيه هجمات ضد مبانٍ مخصصة للأغراض الدينية و/أو آثار تاريخية، في تمبكتو (مالي)، بينها 9 أضرحة ومسجد، وذلك في الفترة من حوالي 30 حزيران/يونيو إلى حوالي 10 تموز/يوليو 2012.

تسليمه إلى المحكمة في لاهاي

في السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر 2015، تم تسليم السيد احمد الفقي المهدي، المكنى بأبي تراب، إلى المحكمة الجنائية الدولية من جانب سلطات دولة النيجر وقد وصل إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في هولندا

المثول للمرة الأولى

في 30 أيلول/سبتمبر 2015، مثل السيد أحمد الفقي المهدي لأول مرة أمام القاضي المنفرد في الغرفة التمهيدية الأولى لدى المحكمة الجنائية الدولية، القاضي كونو تارفوسير، في مقر المحكمة في لاهاي بهولندا. وقد عقدت جلسة المثول لأول مرة في حضور الادعاء والدفاع، حيث مثل السيد الفقي المهدي محاميه المعين محمد العويني. وأثناء الجلسة، تحقق القاضي من هوية المشتبه به ومن اطلاعه في اللغة التي يتقنها، أي العربية، على الجرائم المدعى بارتكابها لها وكذلك على الحقوق التي يكفلها نظام روما الأساسي له.

وقد تقرر افتتاح جلسة اعتماد التهم في 18 كانون الثاني/يناير 2016. وجلسة اعتماد التهم تهدف إلى التحقق من وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن المشتبه به قد ارتكب الجرائم المنسوبة إليه. وإذا قررت الغرفة التمهيدية اعتماد التهم، تحيل عندئذ القضية على الغرفة الابتدائية التي تتولى اجراءات المرحلة التالية، أي المحاكمة.

تشكيل الدائرة التمهيدية الأولى

القاضية جويس الووش، رئيسة الدائرة

القاضي كونو تارفوسير

القاضي بيتر كوفاتش

تمثيل مكتب المدعي العام

فاتو بن سودا، المدعي العام

جيمس ستيوارت، نائب المدعي العام

فريق الدفاع عن أحمد الفقي المهدي

المحامي محمد عويني

المثولون القانونيون للمجني عليهم